

دور الفاعل المحلي في تجسيد حكمة المدن

د. لعيرج عودة

جامعة حسينية بن بوعلي - الشلف.

ملخص:

لقد أبانت ظاهرة التوسع العمراني عن جملة من الإشكالات التي أصبحت تطرح على المستوى المحلي، في صورة منها لإيجاد تصور نمطي جديد حول حال مدننا اليوم في ظل النقلة النوعية للعالم الغربي نحو تبني نموذج المدن الذكية، وفي ظل هذا الواقع المربك و اتساع الهوة بين السياسات و البرامج، و غياب العمل الجاد لمختلف الفواعل المحلية. نقدم هذه الورقة البحثية التي تتناول جملة من العناصر التي أصبحت تكون نسيج العلاقات التي ترسم حال مدننا و سنركز بالخصوص على الفاعل المحلي و أي دور أصبح يصنعه، وهذا من خلال صنع مقارنة تشاركية للوضع القائم اليوم.

abstract

The phenomenon of urban expansion has revealed a number of problems that have been raised at the local level in order to create a new stereotype about the state of our cities today in light of the qualitative shift of the western world towards adopting the smart cities model. Programs, and the absence of hard work for different local works. This paper presents a number of elements that have become the fabric of relations that shape the situation of our cities and we will focus on the local actor and any role he has made by making a participatory approach to the situation today.

مقدمة:

لقد عرفت العديد من الدول إخفاقات في تدبير و إدارة حياة الساكنة، خاصة في المناطق التي تعرف تزايدا ديموغرافيا مطردا ووتيرة متسارعة من التوسع العمراني مما أدى إلى تزايد مظاهر الإقصاء الاجتماعي والعمراني، وهي التحديات التي تتعاضد يوما بعد يوم في الوقت الذي لم تتمكن مجمل الخطط العمرانية الحضرية من تجاوز عقبة هذه التحديات، على اعتبار أن المدن اليوم أصبحت مختبرات للسياسات العامة ومجالا واسعا لمجمل الإبداعات والابتكارات، كما أن الجماعات المحلية لم تعد تلك الوحدات التي تقدم الخدمات اليومية البسيطة للمواطن، بل أصبحت فاعلا هاما يحوز على كل المقدرات والإمكانات، ما يجعله يأخذ المبادرة نحو مشروع تنموي محلي، لقد ساهمت المقاربات التقليدية البيروقراطية لتدبير الشأن المحلي في ظهور ما اصطلح عليه أزمة حكمة المدن و التجمعات السكنية، ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع سنركز على دور الفاعل المحلي ومدى مساهمته في تقريب الهوة بين المواطن ومجاله، من خلال خلق فضاء متكامل لعيش المواطن، فضاء تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة، فضاء يستثمر في الإنسان باعتباره رأسمال منتج، وهدفا ووسيلة.

لقد أصبح النقاش حول موضوع حكمة المدن محط اهتمام واسع في ظل التحديات المطروحة على

الجماعات المحلية لتكييف تدبير الشأن المحلي لمواكبة النمو الحضري المتزايد والضغط الكبير الذي

أصبحت تعيشه المدن، فعلى الرغم من أن أدوار المجالس المحلية تجسد عمق مفاهيم الحكامة المحلية، إلى أنها لم تستطع مسايرة هذا التحول، ولم تتمكن من استثمار الآليات القانونية التي تمكنها من تجميع مختلف المبادرات و البرامج و المشاريع، و صهرها في قالب موحد يمكن من الرفع من مستوى عيش السكان و بالتالي تحقيق التنمية المحلية المندمجة.

* ماهي الآليات المؤسسية و المالية والتقنية التي يجب وضعها من أجل استباق أبعاد التوسع الحضري والتحكم فيه وفتح مناطق جديدة للتمدن؟

* أي دور يجب أن يلعبه الفاعلون من أجل مواكبة الجماعات المحلية في وضع وتنفيذ سياسة حضرية؟
* كيف يمكن تعبئة الموارد وتمويلات مختلف الفاعلين في المدينة من أجل إنجاح سياسة حقيقية للمدينة وذلك أمام الحاجيات المتزايدة للسكان الحضريين و تحديات التنمية؟
* كيف يمكن في مجال محدد ضمان تقارب السياسات القطاعية من خلال مشاريع تتوقف فعاليتها على التنسيق؟.

أولاً: الحيز المفاهيمي للورقة البحثية

أ - المدينة:

مفهوم المدينة صعب التحديد نظراً لتعدد المعايير يتم اعتمادها من أجل التمييز بين المدينة والبادية، إذا غالباً ما يتم الاعتماد على معيار معدل تعدد السكان، غير أن هذا العدد يختلف من دولة لأخرى، ومن حقبة تاريخية لأخرى كذلك، وبذلك نجد مثلاً أن بعض الدول الأوروبية كفنلندا والسويد، تعتبر كل تجمع سكاني تجمعاً حضرياً إذا زاد عدد سكانه 200 نسمة، ونجد نسبة 250 نسمة عند الدانمارك، و 2000 نسمة عند فرنسا، و 11000 عند مصر و 30000 عند اليابان، هذا التباين في تعريف المراكز الحضرية أو المدينة بين بوضوح درجة التحضر في بلدان العالم¹.

وفي ظل غياب وجود فروق سوسولوجية ثابتة للتمييز بين المدينة والبادية، وفي ظل كذلك وجود نمط عيش ريفي في بعض المدن رغم كثافته السكانية، يبقى معيار الكثافة ضعيفاً للتمييز بين الاثنين²

واعتماداً على معيار العدد والكثافة السكانية المتمركزة في مجال معين، من أجل تحديد الفرق بين المدينة والبادية يبقى ضعيفاً، لأن مسألة ربط المدينة بالتوسع الديمغرافي وبمفهوم التحضر غير كافية لإعطاء تحديد دقيق للمدينة كفضاء له خصائص فيزيقية موضوعية (المواصلات، التجهيزات، البنيات العالية، المؤسسات، المرافق العمومية...) ومجال لتجمع أفراد ذوي نمط خاص في العيش والتعامل، وهي بذلك تتجاوز بالكثير مفهوم التحضر.. بالإضافة إلى معيار الكثافة السكانية نجد العدد من المعايير الأخرى كالمعيار الإداري الذي يعتبر أنه كلما توفرت المؤسسات (المستشفيات، الأسواق الحداث، المتنزهات، الإدارات، المدارس، المعاهد....) اعتبر المجال حضرياً. وكلما قل تواجد هذه المؤسسات اعتبر المجال قروياً، كما نجد كذا المعيار الضريبي الذي يعتبر أنه إذا كانت الضرائب عقارية و ذات مداخل متعددة تدفع عن المباني والمنشآت الصناعية والتجارية

اعتبر المجال حضريا، وإذا كانت هذه الضرائب تدفع مثلا على الإنتاج الزراعي كان المجال قرويا، وهناك كذلك المعيار العمراني الذي يميز بين المدينة والبادية من خلال طبيعة البنايات العمرانية، بحيث أن المجال الحضرية والمدينة هي التي توجد فيها الحدائق والمؤسسات الخدماتية والأسواق أما المجال القروي فهو الذي يغيب فيه هذا النمط العمراني بنفس الخصائص، هذا علاوة على المعيار التاريخي، وكذا الشأن بالنسبة للمعيار المهني، إذ يتم التمييز بين الفضائيين (البادية - المدينة) من خلال طبيعة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية.

غير أن أهم ما يمكن قوله على هذه المعايير الكمية الأحادية البعد، هو أنها تبقى معايير ناقصة للتمييز بين المدينة والبادية، لأن المسألة أكثر من ذلك بكثير وتحتاج إلى نوع من المقاييس الكيفية المتعددة الأبعاد، خاصة وأن الفروق الريفية/ الحضرية هي بالأساس ظاهرة ثقافية مرهونة بثقافة المجتمع ككل لا يمكن الحديث عن خصائص عامة تميز القرية أو المدينة، في كل زمان ومكان.

وإذا ما رجعنا إلى التراث السوسولوجي نجد مسألة المقارنة بين البادية والمدينة من أجل التمييز بينهما وتفسير مختلف الظواهر والأفعال الاجتماعية للأفراد داخل الوسط الحضري أو القروي عند الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع³ بداية بابين خلدون ومرورا بإميل دوركايموتوينز ووصولاً إلى ماكس فيبر وغيرهم كثير ممن وضعوا نوعاً من المقارنة بين البادية والمدينة في تناولهم للمسألة الحضرية.

ويعرف جورج جورفيتش المدينة على أساس أنها عبارة عن "نتاج تركيز السكان ووسائل الإنتاج ورأس المال المتع والحاجات، في حين يمثل المجتمع القروي العزلة والانفصال".

ويعرفها ماكس فيبر "مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة"

ويعرفها روبرت بارك "أنها ليست مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً، كما أنها ليست مجموعة من الشوارع، إن المدينة فوق هذا كله، إنها اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة .

ويعرف لويس وورث المدينة على أساس أنها تميز عن القرية بعدة خصائص. أهمها حجم السكان الأكبر وتركز الكثافة السكانية، وسيادة العلمانية والعقلانية وانهيار النسيج المعيارى والأخلاقي وعدم التجانس الاجتماعى.

وتعرف المدينة من **الناحية القانونية** على أساس أنها كيان قانوني يخضع للقانون العام للدولة ومن المتوقع أن يؤدي هذا الكيان عدة وظائف سواء كانت حكومية أو محلية ، ووفقاً لهذا التعريف فإن المدينة تعتبر وحدة إدارية محلية (لامركزية) لها حدود محددة قانونياً وأشخاص منتجون محلياً يتمتعون بسلطات واختصاصات محددة⁴

يبقى هذا التعريف القانوني غامضاً، غير أن التعاريف التي اعتمدت على البعد الكيفي المتعدد الأبعاد، هي الأقرب إلى إعطاء صورة حقيقية حول مفهوم المدينة، لذلك وجب الاعتماد على كل هذه البعادات الكمية والكيفية، في تحديد مفهوم المدينة كـ مجال يتميز بنمط خاص في العيش وطبيعة العلاقات الاجتماعية والأنساق الثقافية والاجتماعية والسياسية.

إنها انجاز إنسانيوسوسيولوجي، وهي فضاء متحول يتميز باتساع نطاق التفاعل بينه وبين الفرد، وكذا التقاء الأفكار و المبادرات وفضاء للتداول والحوار والاختلاف.

إنها في المجمل وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي (صناعي، تجاري، سياسي، صحي ،بيئي، ترفيهي.....)تتنوع فيها الخدمات والوظائف و المؤسسات ،إنها في المجملصيرورة تاريخية تعبر عن الاستمرار في الزمان والتالي الارتباط بين الماضي والحاضر.

ب-الحكمة" أو الحوكمةgouvernance":

هي مصطلح قديم من أصل إنجليزي، ومصدرها من الفعل اللاتيني «gouvernance» "توجيه دفة السفينة".كمتشير المقاربة المؤسساتيةلمفهوم الحوكمة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائيإلى:"ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية ، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون.

وقد أعيد إحياء هذا المصطلح في أوسط ثمانينات القرن العشرين لاستخدامه في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية والإنسانية . ورغم عدم الاتفاق حول تعريف موحد له حتى اليوم، إلا أنه من الممكن تحديد سمات الحقل الدلالي الواسع الذي يغطيه وصف العمليات والروابط والتمفصلات التي تميز العلاقة بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في صنع القرار واليوم، وبقدر ما أضحت المشاكل متعلقة بسوء التدبير أكثر من ارتباطها بنقص الموارد، تصبح الحكمة الرشيدة انشغالا رئيسا في الخطابات العملية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان هذا المفهوم يحتوي أحيانا على فائدة نظرية أو سياسية لدى البعض، فإن المسألة بالنسبة للغالبية العظمى، وخاصة ساكنة البلدان النامية، تشكل مصلحة حيوية لارتباطها بتزايد الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية وعدم الاستقرار الجيوسياسي وزيادة خطر الإرهاب وتفشي الفساد والأزمات الاقتصادية والمالية التي لم يسبق لها مثيل وبالتالي، أظهرت هذه الاختلالات وغيرها، الحاجة الملحة إلى التطور نحو نماذج من الحكمة المواطنة، تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للجماعة مع احترام حقوق كل مواطن، المدنية منها والسياسية والاجتماعية. و بسياق مغاير هي أداة لتبسيط التوجهات الإستراتيجية الكبرى للإدارة، كما أنها طريقة للتدبير الجيد في خضم عملية الشراكة، كما أن للحكمة أبعادا مختلفة، هذه الأبعاد يمكن اختزالها حسب معطيات الدورة في كون الحكمة الرشيدة عنصر لا يمكن فهمه إلا بعدم إقصاء أي عنصر، بمعنى استلهم كل الآراء وكل الطاقات والإمكانيات البشرية المتاحة.

للحكمة الرشيدة غايات وأهداف، كعناصر تدخل ضمن فهم الحكمة الرشيدة، هذه الأهداف و الغايات يمكن تسطيرها و إجمالها في التنظيم الجيد، وتوزيع المسؤوليات، وكذا الكفاءة في إسناد المسؤوليات. وأخيرا دعم المؤسسات في إطار عملية الإشراك والتشارك، داخليا وخارجيا.

ج-:المجتمع المحلي

يمثل المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات و قضايا التغيير المخطط، على اعتبار أن المجتمع هو وحدة التحليل الرئيسية في التحليلية السوسيولوجي فهو بذلك "كل مجتمع إنساني يضم أفرادا تجمعهم نفس الممارسات و التاريخ و اللغة المشتركة و تضبطهم قوانين وقواعد واضحة". كما يشير المفهوم إلى مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة جغرافية من الأرض و تربطهم علاقات دائمة نسبيا و لهم نشاط منظم وفق أساليب و أنماط متعارف عليها تسود بينهم روح الجماعة تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع، يستهدف إشباع حاجتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي، أما الجماعات المحلية فهي عبارة عن وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات و المدن و القرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، و تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

د- المرفق العمومي:

تحتل المرافق العمومية المحلية مكانة هامة ضمن أنشطة الجماعات، ومن بين المرافق التي عرفت نموا ملحوظا تلك المتعلقة بالخدمات المقدمة عبر الشبكات كتوزيع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل وتوزيع الكهرباء والنقل الحضري والنظافة.

لكن وبالرغم من المجهودات المبذولة ، لازال حجم الحاجيات الناجمة عن النمو الحضري المرتفع وعن وتيرة تطور الأنشطة في تزايد. إضافة إلى ذلك، يقتضي تعدد المتدخلين وصعوبة توفير التمويل اللازم البحث عن أنماط جديدة للتدبير ووضع آليات للمراقبة والضبط إن أفاق تنمية هذه المرافق ذات الطابع التجاري والصناعي تقتضي تظافر جهود كل من الجماعات المحلية والدولة والقطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ثانيا: علاقة الحكامة الجيدة بالتنمية المحلية

بالرجوع إلى مفهوم الحكامة، نجد أن هذا الأخير قد تطور بالموازاة مع تطور مفهوم التنمية، والتنمية التي "لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية و تلبية الاحتياجات الأساسية لكنها تنمية إنسانية شاملة للبشر والمؤسسات الاجتماعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية المفهوم الواسع للتنمية الإنسانية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والفقر والمرض والخوف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان" لاسيما لما انتقل محور الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الإنسانية، ليظهر مفهوم الحكامة بجلاء عندما أضحت التنمية تعتمد على نهج متكامل، يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد، ومرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي ، السياسي، الثقافي والبيئي، ومستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة، من هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحكامة والتنمية المحلية، لأن الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية حقيقية مستدامة، على اعتبار أن مسألة التنمية وأهداف الحكامة يعتبران المدخل الهام، بل الأرضية الوحيدة المنتظر

منها تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي جعل من مطلب الحكامة في بعده التنموي دعامة أساسية لتقوية مسلسل اللامركزية ، وآلية في النهوض بالدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر ولعل من مستلزمات التنمية المحلية في إطار الحكامة الجيدة العمل على استنفار تعبئة كل الإمكانيات والموارد و الطاقات المتوفرة بمجال محلي معين، بهدف خلق وتطوير أنشطته الإنتاجية وتحسين مستوى عيش جميع سكانه، وإحلال اللامركزية بكل مقوماتها محل المركزية في التخطيط والقرار وغيرها، والتي من عيوبها أي المركزية اللامبالاة والتدبير السلبي للحاجيات والمطالب المحلية، إضافة إلى الميل نحو عدم التجديد والتغيير بسبب ميزان القوى داخل السلطة المركزية، هذا فضلا عن كون التنمية المملاة من المركز غالبا ما يطغى عليها الطابع الانتقائي اجتماعيا وماليا.

أما رهانات الحكامة الجيدة في علاقتها بالتنمية المحلية في إطار علاقتها بالتنمية المحلية، هي الدفع بالديمقراطية المحلية نحو الأرقى، و هذا الرقي لن يتحقق إلا إذا تم استحضار مؤشرات التنمية المحلية والتمثلة في الرفع من مستوى التعليم والرعي لدي السكان المحليين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دولة الحق والقانون بمؤسسات مبنية على أسس صلبة، تحفز الفرد على المشاركة في الحياة العامة بكامل الالتزام و المسؤولية إلى جانب جعل الجماعة المحلية إطارا جغرافيا قاعديا لإنتاج تنمية محلية مستدامة قادرة على جلب الاستثمار وإنعاش التشغيل ومحاربة التهميش و الإقصاء الاجتماعي و الممارسة الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة البناءة والمشاركة الفعالة لكل مكونات المجتمع المحلي، مع إقرار مبدأ المساءلة و المراقبة فالحكامة الجيدة كأداة و آلية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، ارتبطت في الخطابات السياسية والاقتصادية منذ ظهورها كمفهوم جديد بالهيئات المحلية، حيث وجدت في المحلي أرضية ملائمة لتوطيد دعائمها، وحقلا خصبا لتجريب أولوياتها، ورسم خططها التنموية ووضع استراتيجياتها الاقتصادية و الاجتماعية.

و من هذا المنطلق تبدو أهمية دراسة الحكامة الجيدة في علاقتها بالتنمية المحلية، والتي أصبحت موضوعا يتموقع في عمق انشغالات المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والإدارية ، حيث ما كان ليحظى بهذه الأهمية لو لم تكن هناك في الحقيقة إشكالية تطرح على مستوى تدبير الشأن العام المحلي، ولعل ذلك ما يفسر تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الحكامة كنموذج جديد للتنمية وآلية لتحسين الإدارة اللامركزية على جميع المستويات والميادين، وبما أن الهدف من الحكامة تحسين ووضع آليات للتدبير الرشيد والجيد للجماعات المحلية بغية تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة، خاصة و أن حجم الاختلالات التي تعيشها هذه الأخيرة تستدعي سرعة التدخل، الشيء الذي يفرض ضرورة اعتماد وتبني خطة إستراتيجية قائمة على توفير كل الأجواء الملائمة، لكي تلعب الهيئات المحلية دورها التنموي، وذلك من أجل تذليل أي حاجز كيفها كان نوعه أمام عجلة التنمية المحلية.

المدن كتجمع إنساني هي مكان الفعل والنشاط والتفاعل بين الناس، وبالتالي تحتاج صيغة لصناعة القرار العام المحلي يتحقق من خلالها التوافق الجماعي فيما يهم السكان ويحقق مصالحهم في الحاضر

والمستقبل. هذه المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار المحلي هي مفتاح التنمية المحلية والموجه لها وهي التي تحدد مستوى إسهام سكان المدن في تحقيق أهدافها. فالمدينة هي البيت الكبير ولا يمكن تخيل أن يتم تخطيطها دون مشاركة سكانها. كيف يصح أن يتم توزيع الأنشطة ووضع المعايير وتحديد الاشتراطات ومستوى النمو الحضري دون الأخذ في الحسبان توجهات الرأي العام المحلي من خلال ممثليهم في المجالس النيابية. تهيش السكان و عدم إشراكهم في عملية صنع القرار المحلي يعني تنمية مشوهة قاصرة عن الاستجابة للمتطلبات الحقيقية لهم وغير قادرة على معالجة المشكلات التي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. فلم يعد بإمكان المخططين التنبؤ بالمستقبل على أساس علاقة خطية تربط بين عدة متغيرات وتتوصل إلى نتائج شبه أكيدة.

هناك الكثير من المستجدات والمتغيرات التي تؤثر في أنماط الاستهلاك وتركيب سوق العمل ومستوى سقف التوقعات والثقافة السياسية والاجتماعية، ما يؤكد ضرورة إشراك السكان في عملية التخطيط ليسهموا بأفكارهم وجهدهم في وضع تصورات ورؤى مستقبلية ويكون لديهم الحماس والرغبة الأكيدة في تنفيذها. والحقيقة أن من يمتلك المكان يحرص عليه وهذا ما تفعله المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي. هناك الكثير من المظاهر السلبية والسلوكيات الخاطئة تمارس في الأماكن العامة وكأن المكان لا يهمهم وهذه نتيجة حتمية لعدم تملك الناس للمكان وعدم إحساسهم بأن وضع من أجلهم ولمنفعتهم، ولذا لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على البيروقراطيات المركزية في إدارة المدن والتخطيط لها وتوفير الخدمات العامة، فهذا ينتزع الانتماء للمكان من السكان ويخلق فجوة بين صانع القرار و المستفيد. هذا الوضع يقلل من بناء القدرات المحلية جهدا وفكرا ولا يكون هناك تطوير للخبرة المحلية وهو ما يعوق جهود التنمية ويفقدها تميزها وتخصصها وقدرتها التنافسية هناك أمر آخر على درجة كبيرة من الأهمية في موضوع التخطيط والتنمية العمرانية ويؤكد أهمية تداخل المفهومين مع بعضهما البعض تكاملا وانسجاما وهو أن قرار التخطيط وتقديم الخدمات البلدية يلزم أن يرتبط بإستراتيجية التنمية المحلية .

لكن السؤال من يحدد الإستراتيجية المحلية؟ هل هي المجالس النيابية المحلية أم الأجهزة المركزية؟ تساؤل مشروع في ظل ضعف صلاحيات مجالس المناطق والمجالس المحلية والبلدية، وبالتالي غياب استراتيجيات محلية تكون بمثابة البوصلة لصناعة القرار المحلي. ما يحدث الآن هو ردة فعل ، فما أن تقع مشكلة يسارع إلى إقامة مشروع أو تقديم خدمة وهذا أمر مؤسف ومكلف لأنه يستنزف الجهد والمال لأنه يتم باستعجال ودون إعداد مسبق. لذا نجد مع الإنفاق السخي للدولة أنه مازالت هناك مشكلات تستغرقنا ولم معالجة جذريا مثل البطالة والازدحام المروري في المدن الكبيرة، بل إن التشرذم الإداري والمركزية بلغت حدا أصبح فيه كل جهاز حكومي يخطط وينفذ بعيدا عن الآخر، وما ظاهرة استباحة شوارع المدن بالحفر والدفن إلا نتيجة غياب إدارة مدن شاملة مسؤولة عن التخطيط الشامل والتنسيق في التنفيذ. وهذا جميعه يعود في الأساس إلى أن القرار المحلي يصنع مركزيا بعيدا عن مكان الحدث ان الخطط المحلية في إدارة المدن لا تعني تقديم الخدمات فحسب، ولكن صنع السياسات والتنظيمات العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وما تتضمنه من إيجاد فرص استثمار و وظائف وأعمال ومشاريع جديدة⁵. من هنا تتبع أهمية إدارة المدن في قدرتها على التعرف

على المشاكل المحلية قبل وقوعها أو استفحالها ووضع الحلول المناسبة للتخفيف منها أو معالجتها والقضاء عليه وفي الختام، يبقى السؤال المطروح، هل الجماعات المحلية مؤهلة اليوم وفق مؤهلاتها المالية والبشرية المحدودة على بلورة وإنجاح أهداف الحكامة الجيدة في تحقيق تنمية محلية مستدامة؟

ثالثا: المنتخب المحلي:

تشكل اليوم الجماعات المحلية مدرسة رائدة تمكن المنتخب المحلي من ملامسة العامل الميداني و الاحتكاك بالواقع الصعب التجاذب إضافة إلى تعلم آليات الاشتغال وطرق التواصل مع المواطن ذلك أن العمل الجماعي يتحقق عبر التجاذب والحوار وتبادل الآراء بين مختلف المنتخبين على اختلاف انتماءاتهم السياسية و مشاربهم الفكرية من أجل الرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين و إيجاد الحلول الملائمة لمشاكلهم، إن الإشكال الكبير الذي تعاني منها لجماعات المحلية في تدبير شؤونها هو العنصر البشري، الذي يعتبر النواة الصلبة التي يعول عليها من أجل صياغة وتفعيل السياسات الإستراتيجية في قالب خدماتي، وقد دلت التجربة الجماعية أن العديد من المنتخبين المحليين غير مطلعين على اختصاصات العديد من المؤسسات و الإدارات الشيء الذي يحرمهم إمكانية التعاون معها لتطوير المجال إن نجاح الجماعات المحلية في تحقيق مهامها يتوقف على قدرة واحترافية الطاقات البشرية إذ بواسطتها يتم نقل التصورات واستراتيجيات ومداورات المجالس المنتخب و مرتبطة بكفاءة وتوازن عمل المجالس المنتخبة ومن هنا تأتي أهمية المنتخبين والأطر المحلية فكلما كانت هذه الفئات مؤهلة وذات خبرة كلما تمكنت من طرح تصورات واقعية فعالة وقابلة للإنجاز، فالأمر يبقى رهينا بمستوى هؤلاء المنتخبين الذين يملكون المبادرة و يحددون السياسة العامة لمذنبهم ويخططون برامجهما، لذلك فكلما كان مستواهم جيدا كلما كان العطاء أكثر مرد ودية وإنتاجية ومما يساعد على تأهيل المنتخب هي سياسة التكوين المستمر كمحطة لتبادل الخبرات والرؤى وطرح الإشكالات التي تعاني منها الإدارة المحلية ومن ثمة البحث عن الحلول، إن الحالة الراهنة لمدننا الكبرى وحالة التوسع العمراني العشوائي نظرا لغياب خطط التفكير، إضافة إلى ضعفا لخبرة التقنية لدى مدبري الشأن المحلي هو ما شكل عبئا كبيرا على الدولة ومؤسساتها للتعامل والتعاطي مع تحديات المستقبل، فالسياسات التي انتهجت في سابق البحث عن حلول لحالة الفوضى في العمران التي تشهدها المدن الكبرى ولا أدل على ذلك هو ترتيب العصمة في ذيل الترتيب العالمي بالنسبة للعواصم، فمدننا اليوم توجد في قلب رهانات و التقاطعات المتعددة، وتواجه تحديات فالاتجاه الكلاسيكي الذي أبان عن فشله وعجزه فأصبحت مدننا الكبرى مراكزا للانحراف والجريمة ومرتعا للفقر و الفوارق الاجتماعية، إننا في أمست الحاجة اليوم إلى مشروع حضاري جماعي يتشارك فيه الجميع منتخبين و مجتمع مدني، و قد برهنت السياسات المنتهجة على مدى عقود من الزمن وجود اختلالات في الميدان التدخل و معالجة المشكلات عدا بعض المعالجات القطاعية المنعزلة، و التشخيص يظهر عمق التراكمات التي عرفتھا ، ذلك أن تضارب الاختصاصات و تعدد الفاعلين و تقاطع مصالحهم أنتج عجزا واضحا في تجسيد التنمية المنشودة.

رابعا: سياسة المدنية نحو مقاربة تشاركية

ان ربط نظم التخطيط بالحكمة لم يأت من فراغ، بل يحمل في طياته حمولة ذات دلالات قوية تجعل من الحكمة المحلية مدخلا رئيسيا للتدبير الفعال أن سياسة المدينة هي مقارنة تصالحيه مع الاقتصاد والمجتمع والبيئة و منهجية و فلسفة جدية للتنمية الحضرية متعددة الأبعاد هدفها تحقيق حكمة جيدة و تنمية مستدامة للمدن الكبرى، إن قراءة واقع المدن اليوم يظهر وجود أزمة حكمة حقيقية تبرز مؤشراتنا من خلال البنية التحتية والعجز الاجتماعي والهشاشة الاقتصادية ويمكن اختزال هذه المؤشرات في:

- انتشار الفقر الإقصاء الاجتماعي
- توزيع غير متوازن للمرافق والتجهيزات العمومية المحلية
- بنية تحتية ضعيفة و لا تلبي متطلبات ساكني هذه المناطق.
- إختلالات وضواحي هامشية تفتقر للطابع العمراني المنظم.
- ان تزايد أعباء الدولة و التزاماتها اتجاه أفراد المجتمع أدى إلى خلق جهاز مناسب من أجل تسيير و تنظيم الشؤون المحلية ،إضافة إلى خلق سبل الاتصال المباشر و المستمر بين هيئات التخطيط التنموي و هذا لمعالجة الاختلالات الحاصلة علة المستوى المحلي ، تسعى سياسة التعمير وإصلاح المدن إلى إدخال جملة من التدابير،و الرهان على الحكمة في مجال تنمية المدن واكتسابها القدرة على التنافسية، إن نجاح سياسة المدينة رهين بإجراء إصلاح شامل للإطار القانوني والمؤسساتي من خلال:
- إدخال إصلاحات في الجانب القانوني التي تحكم التعمير لتمكينها من تحقيق مزيد من ضبط التنمية الحضرية، ووضع الإطار الاستراتيجي الأنسب لمشاريع المدن الجديدة و القديمة،فالجانب القانوني لطالما كان يشكل محط جدال واسع نظرا للفراغات القانونية الموجودة و التي ساهمت بشكل كبير في تدني مستوى الفعل لدى الفاعل المحلي ،أضف إلى ذلك ديناميكية التفاعل البطيئة بين مختلف صناع القرار المحلي.
- وضع الآليات للرصد تمكن من التقييم والمراقبة ومن مواكبة تنفيذ هذه السياسة الجديدة،و هنا يكمن موطن الضعف الحاصل فغياب الآليات العملية لممارسة العمل الرقابي أسهم بشكل ملحوظ في تباطؤ عجلة التنمية على المستوى المحلي،و جعل مدننا تأخذ الطابع الريفي في الكثير من مظاهرها.
- تحقيق الترابط العضوي بين التخطيط الحضري و السياسات العمومية القطاعية لإحداث التجانس بين البرامج العمومية والقطاعية،هنا نلاحظ غياب قطاعات عديدة على المستوى المحلي نظرا لغياب التنسيق و العمل المشترك .
- إقرار آليات الحكمة لتحسين تدبير الموارد وإشراك الطاقات والقدرات المحلية في صنع القرار .
- إخضاع تسيير المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية و المحاسبة والمسؤولية ،ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق مأسسة سياسة المدينة، وتحديد أدوار المتدخلين بدقة و تنسيق جهودهم، و جمعهم حول مشروع تنموي موحد بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة، إن بلوغ الحكمة المحلية الجيدة هي مسؤولية الجميع كل من موقعه، فمستويات الحكمة لا يستقل بعضها عن الآخر لأنها تتقاسم كلها مسؤولية مشتركة،إن اعتبار المدينة حقيقة معقدة، يقتضي الفهم الجيد للسياقات المحلية والتعامل مع المجال كجسم واحد، إن الحديث عن مستقبل حضري أفضل يبقى حلما صعب التحقيق مالم يتمكن الفاعل المحلي

المركزي بمعية باقي الفاعلين من الأخذ زمام المبادرة وطرح الحلول الهيكلية الكفيلة بتغيير واقع المدن مع استشعار حجم التحولات الكبرى التي تعرفها هذه الفضاءات ومحيطها و ذلك وفق رؤية مندمجة تشاركية تدفع في اتجاه اعتماد الحلول ذات الأولوية و هذا من خلال:

- تأطير ظاهرة الاستقطاب الحضري من طرف المدن الكبرى لصالح نواحي المدن.
- تعزيز وتأطير عملية التوسع المستدام للمدن.
- اعتماد المعايير الدقيقة لإنشاء المدن الجديدة
- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة ووضع الأسس لنظام قيادة جماعية تعتمد مقومات التدبير الاستراتيجي وفق منهجية ترتكز على ضبط الأولويات والأهداف.

خاتمة:

ان الحديث عن التنمية لم يعد محصورا في مجموع وصفات تقنية تهدف إلى تحقيق أرقام اقتصادية ومالية قياسية، بل البعد الاستراتيجي للتنمية ينبغي أن يذهب في اتجاه تدعيم قدرات الأفراد في مجال اتخاذ القرار التنموي ومشاركة الفاعلين في تدبير الشأن العام. إنها ترتبط إلى حد كبير بالبعد التخطيطي وذلك عبر آلية التخطيط الاستراتيجي التشاركي الذي يغدو منهجية ديمقراطية تشجع التفكير المحلي الموجه نحو المستقبل وتسهل وتوجه مختلف الفرقاء المحليين، كما يمثل عملية التواصل داخل الجماعات المحلية، و ذلك بتجاوز آفة غياب التوقع وبالتالي تكريس البعد الديمقراطي التشاركي في إنعاش التنمية المحلية. ان تأهيل مدننا اليوم يشكل تحديا على جميع المستويات بغية دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي ،و هو ما يبرز الحاجة إلى اعتماد طرق و أساليب جدية من جميع الفواعل الناشطة، و إخضاع جميع الأنشطة لمنطق الشفافية و المحاسبة ،مع تعزيز مناخ الثقة مع كل الفاعلين على اعتبار أنها مسؤولية جماعية يتشارك فيها الكل ،كل من موقع ممارسته لمهامهم خلال مد جسور التواصل لإعادة الثقة للمواطن قبل كل شيء، ومن أجل أن تقوم حكامه رشيدة، لابد من استحضار مجموعة من الشروط، التي تقوم على مايلي:

- إقرار مخطط استراتيجي واضح المعالم، يشمل برامج مدروسة ومحددة في كل الميادين.
- وجود هياكل: إن كل البرامج التنموية مآلها الفشل ما لم تواكبها هياكل مناسبة، ويقصد هنا بالهياكل تأهيل العنصر البشري في كافة المجالات لتكون لديه الرؤية الشمولية.
- وجود منظومة إعلام وتواصل، بمعنى التوفر على بنك للمعلومات يمكن من المساعدة على اتخاذ القرارات بكيفية عقلانية وشمولية.
- التقييم المستمر للأخطار، إذ أن كل عمل اقتصادي أو اجتماعي أو مؤسسي يجب أن يخضع للتقييم والمراقبة الداخلية باستمرار، لأن ذلك من شأنه تجنب المجتمع والدولة العديد من الخسائر الناتجة عن الحوادث الفجائية من حرائق وأمراض ، كما من شأنه حماية المال العام نتيجة خضوع تسييره لمراقبة دائمة من طرف المجتمع
- ان اعتماد الدول حديثة النشأة على مركز السلطة الإدارية في يد الإدارة المركزية هو درئ لمخاطر الانشقاق و توسعا منها لضمان وحدة النسق الأخطر ،لكن حتمية اللجوء إلى الإدارة المركزة تتأكد كلما تجذرت

الديموقراطية في المجتمع و بروز الفكر الداعي إلى إشراك الأفراد في تسيير شؤونهم لاسيما على المستوى المحلي على اعتبار أنها آلية من آليات المساهمة في توسيع قواعد الديموقراطية المحلية استجابة لكافة الفعاليات المجتمعية، ان تطبيق اللامركزية كمنهج لتطوير أساليب الإدارة المحلية باعتباره منهجاً فاعلاً وقادراً على ترجمة أهداف الإستراتيجية العمرانية الوطنية

- التأكيد على تطوير أساليب الإدارة المحلية من خلال تفعيل تطبيقات الحكومة الالكترونية وتقنية نظم المعلومات كخيار أساسياً أمام مسؤولي إدارة التنمية العمرانية.

قائمة المراجع:

- 1- إبراهيم فريد عاكوم ، إدارة الحكم والعولمة -وجهة نظر اقتصادية-، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، ص 58.
- 2- احمد مصطفى شاكرا، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث، 2000، الإسكندرية ، ص 105.
- 3- أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ، ط4، 2004.
- 4- بوزيان بوشنفاتي، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب: دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار الأكاديمي الجامعي، المغرب، 1988، ص 34.
- 5- حميد القسطل، حكمة المدن، نحو مستقبل حضري أفضل، مطبعة العارض الجديدة، المغرب، ص 36.
- 6- سعد الدين إبراهيم : التنمية في مصر، نظرة شاملة للمعوقات، مجلة دراسات عربية ، السنة . الرابعة عشر ، العدد 12 ، تشرين الأول 1978.
- 7- عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي ،القاهرة، 1973 . ص 17.
- 8- عبد المالك ورد، الفاعل المحلي، وسياسة المدينة بالمغرب ، سلسلة دراسات وأبحاث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،المغرب، 2006.
- 9- عدنان بن عبد الله الشيحة مقال " الإدارة المحلية ... وغياب القرار المحلي " المجلة الالكترونية الاقتصادية.
- 10- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري) ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ص 124
- 11- منال طلعت محمود ،التنمية و المجتمع ،الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 5.
- 12- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية ،ريوديانيرو، 1992، الفصل السابع.
- 13- محمد بويوش، المجلة الدولية، العدد الثالث، 2007 ، ص 10.
